

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232512

UNIVERSAL
LIBRARY

مَنْ لِي بِهَذَا خَيْرٍ مِنْكَ يَا فَرَقْدُ قَالَ لِي بِنِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمُطَبَّعٌ فِي مَطْبَعَةِ الْإِسْلَامِ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ

الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل شيء حكمة وعلما وهدى للناس إلى صراط مستقيم. والحمد لله الذي جعل في كتابه من كل شيء حكمة وعلما وهدى للناس إلى صراط مستقيم. والحمد لله الذي جعل في كتابه من كل شيء حكمة وعلما وهدى للناس إلى صراط مستقيم.

وقلت ان لك في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه يخرج من متروك التسمية

عند اوج الخبز على السلام شئ من متروك التسمية عام فكل كل من تسمية الله تعالى في قلب

كل من مسلم ولو لم يذكر في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه يخرج من متروك التسمية

ويقتضيه حكم الكتاب في ذلك قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه يخرج من متروك التسمية

وقد جاء في الخبر لا يحرم الميتة والنبات الا ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فاذا قلنا الدليل على تخصيص الباقي بخبر واحد القياس الى الباقي الثالث بعد ذلك

ليجوز والمثل كذا في كل من لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

وكل من لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له


فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

فمن لم يخرج ما لا حيا له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له ولا ما لا حياة له

[illegible]

ولد داتا گنج بخش اللہ راجا جی علی بابا
صدر انفاق علی کرم کوہ فیضیہ و قریب علی
ان لم یزف من الکرم کوہ و ارکان عبادو
یومہ و اسعدن  ولد داتا
ابن حبیب اللہ

کے جوش و خروش اور ان کی عظمت و شان کی بنا پر ان کو "جوش و خروش" کہا گیا ہے۔

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

৩৪২৭

حتى لو حال عليه الحول لم يجبالزوة عنه في فضائل القوم ولا يمتنع في الدوام لو ترجع لبعض
 روجه المشترك ببيان من قبل الشك كان مقهورا وحكما الذي يجب العمل به يقينا مثاله اذا قال فلان
 علي عشرة درهم من نقد بخار افقره من نقد بخار افسده له فلا ذلك كتمان منصرفا الى العا

فتلايل بطريق التاول في تخرج النفس فلا يحجب فقد البدل
 (أي التاول له وقتان من الليل على ما ذكرناه)

كل لفظ وضعه واضع اللغة بأزاء شيء فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره لم يكن مجازا
لحقيقة ثم الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان أراد أن لفظ واحد حالة واحدة وهذا لما
أريد ما يدخل في الصاع لبقوله عليه السلام لا يتعدى درهم بالدرهم ولا الصاع بالصاع
سقط اعتبار نفس الصاع حتى صار ربع الواحدة لا شذوذا وما ارد بالدقاع من انة الدارسة

سقط اعتبار الإرادة المسماة باليد قال محمد إذا أوصى لواليه وله مولى اعتقهم ولم يوليهم مولى اعتقهم
كانت الوصية لمواليه دون مولى اليه في السير الكبير واستأمن أهل البيت على نأفهم كالمحل
في الأمان ولو استأمنوا على أفعالهم لا يثبت الأمان في حق الجحداء على هذا قلنا إذا أوصى لجداء

بقى فلان لا تدخل المصاهرة بالبحر في حكم الوصية ولو اوصى لبي فلان وله بنون وبنو بنيه
كانت الوصية لبيته دون بني بنيه قال اعلمنا ما اختلف لا ينكح فلانة وهي اخينية كازلك

[illegible][illegible][illegible]

و ما نقصه من الى الال اصل مع ٥

وان لم يكن الحقيقة مملوكة في نفسها مثاله اذا قال العبد وهو اكبر سمانه هذا ابي لهصل الى الجار
عند الاستعارة الحقيقة عند ايصال الجار حتى يمتنع العبد على ما يخرج الحكم في قوله له هذا
الجار فله عند الجار حكمه على ما اذا قال له هذه ابنتي طابعت مع غيره حيث لم يكن
عنده ما يبرهنه فله حقيقة الحكم له وهو قوله لا يبرهنه في غيره لان هذا ما يبرهنه في غيره
جاء اعر الطلاق سواء كانت المرأة اصغر سمانه او اكبر لان هذا اللفظ مع معناه كما كان
على الاستعارة والطلاق واحد فان هذا اللفظ مع معناه كما كان على الاستعارة والطلاق
منا في الحكم وهو الطلاق والاستعارة مع جرم التناقض في قوله هذا ابنتي فان البنت كانت ابنته
لأنه لم يثبت الملك اذ يمتنع عليه فصل في تعريف طر الاستعارة على الاستعارة في الحكم
اي يمتنع ان يكون على الاستعارة وهو قوله لا يبرهنه في غيره لان هذا ما يبرهنه في غيره
مطرفة بطريق واحد لو اخرج الاصل من المعادة والحكم والثاني لو اخرج الاصل من الحكم نكاحا
بوجه صحة الاستعارة من الطرفين والثاني بوجه صحة اخرج الاصل من الحكم نكاحا
الملك عبد فخرج ملك نصف العبد فباعه ثم ملك نصفه الاخر لم يمتنع اذ لم يجمع في ملكه كل العبد
ان اشترى عبد فخرج فاشترى نصف العبد فباعه ثم اشترى النصف الاخر فخرج النصف الثاني
بملك الشراء لو باع له الملك حتى يمتنع بطريق المحل لا الشراء على الملك حكمه كحكم الاستعارة
والمعادل من الطرفين الا انه فيا يكون تخفيفا في حق القضاء بخلافه لعدم الاستعارة
ومثال الثاني اذا قال امرأته حررتك ونوى الطلاق يصح الحكم بحقيقة في ملك المصع ولو سطر
الرقبة فكان نسبيا محصيا لغير ملك المنة فجاز ان يستعارة الطلاق الذي في ملك المنة ولا
جعل جاز اعر الطلاق لو لم يكن الطلاق الواقع جازا كصحة الطلاق لان قوله لا يبرهنه في غيره
اي من الرأب ملك المنة وذلك في الدنيا فاذا رجع الى ملك المنة عند وقوعه كاستعارة
الخرق يصح لان الاصل جاز ان يبرهنه في غيره واما الخرق فلا يبرهنه في غيره لان الاصل لا يبرهنه في غيره
ان اشترى عبد فخرج فاشترى نصف العبد فباعه ثم اشترى النصف الاخر فخرج النصف الثاني
بملك الشراء لو باع له الملك حتى يمتنع بطريق المحل لا الشراء على الملك حكمه كحكم الاستعارة
والمعادل من الطرفين الا انه فيا يكون تخفيفا في حق القضاء بخلافه لعدم الاستعارة
ومثال الثاني اذا قال امرأته حررتك ونوى الطلاق يصح الحكم بحقيقة في ملك المصع ولو سطر
الرقبة فكان نسبيا محصيا لغير ملك المنة فجاز ان يستعارة الطلاق الذي في ملك المنة ولا
جعل جاز اعر الطلاق لو لم يكن الطلاق الواقع جازا كصحة الطلاق لان قوله لا يبرهنه في غيره
اي من الرأب ملك المنة وذلك في الدنيا فاذا رجع الى ملك المنة عند وقوعه كاستعارة
الخرق يصح لان الاصل جاز ان يبرهنه في غيره واما الخرق فلا يبرهنه في غيره لان الاصل لا يبرهنه في غيره

والتعليك البيع لان الهبة بحقيقتها زوجتك الرقبة وملك الرقبة زوجتك المتعة في كل ما
نحوها سبيبا محضا لقبولك المتعة فان استغنا عن النكاح وكذلك لفظ التعليك البيع فكيف
يستعمل البيع الهبة لفظ النكاح ثم في كل موضع يكون المحل مستغنيا عن المحل لا يحتاج فيه الى التنية
ولما كان امكا احقيقة شرطا لصحة المجاز عندكم كيف يصال المجاز في صورة النكاح لفظ
ان عليك حرة بالبيع الهبة محالة فان يقول ذلك يمكن في الجملة بان ارتدت ونكحت بدار الحرب ثم سببت
من السوء اخوة تحصل في الصحيح والكناية الصريح لفظيكون المراد بها قوله بعد واستمرت
وحكمه لا يوجب معناه باي طريق كان مجازا او نفى او نداء من حكمه يستغنى عن التنية وعلى هذا
ادان الامامة انت طالق وطلقتك او باطلاق يقع الطلاق وبه الطلاق او لم ينز وكن الوقا لم يصب
او حررتك او باحو وعلى هذا قلنا ان التيمم بقيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم يصريح في
الطهارة للشايع في ذلك فان احد حاله طهارة او لاخره ليس بالطهارة بل هو سائر الخش وعلى هذا
يخرج المسائل على المذهبين من جواره قبل الوقت اداء امرضين بينهم احد امانة المتيمم
للمرضين وجواره بدن وخوف تلف النفس او العضو بالوضوء وجواره للعيد المجازة وجواره بنية
الطهارة والكناية هي استند معناه المجازيل ان يصير مستغنا عن مجازة الكناية وحكم الكناية هو
في عند من التنية او كماله دليل من ذلك الترد في مخرج بعض الوجوه ولهذا المعنى
البيعتين والشرع كناية في الطلاق ليع الترد واستنار المروا لا يعمل على الطلاق وتخرج منه
الكناية في عدم زوجة الوجة ولو جرح مع الترد في الكناية لا يفيها العقاب حتى لو افعلى
الزنا والسر لا يقيم عليه الحكم ثم ذكر اللفظ الصحيح ولهذا المعنى ليع المحل الاخرين كما اشار وقررت

فقال لا خصة لا يجزى عليه لا خصال يصدر له في غير فصل في لسانه لا يفتقر
الظاهر المضى المفسر والحكم مع ما يقابلها من النفي والشكل والجمال والتشابه الظاهر لكل كلام
مترادف للسامع بنفس السامع من غير حاجة لظواهر المضى من الكلام لا حجة مثالي في قوله نفاة لعل الباع
فلا يسميقت لبيان التفرقة بين البيع والرد للمال دعا الكفار من النبي دينه ما حيث قالوا انما البيع
وقد علم حل البيع وحرمة الربو بنفس السامع فصدا ذلك نصا في التفرقة ظاهرا في حل البيع حرمة
وكذلك قوله تعالى فالحكم ما كان في كبر النساء مثنى وثلاث ورباع سبق الكلام لبيان العدة وقدم الاطلاق
والاجاب بنفس السامع فصدا ذلك ظاهرا في حق الاطلاق نصا في بيان العدة وكذلك قوله لا جناح عليكم ان
النساء عالم مسمون او غير مسمون فرضية نص في حكم لم يسم لها المهر في استبداد الزوج
واشارة الى ان النكاح بدل ذكر المهر يصح لذلك قوله عليه السلام من ملك دارا حرم مدينتها
نص في استحسان العتق للمهر في ثبوت الملك له وحكم الظاهر النص في العمل بما عاين
مع احتمال الازالة الغير في ذلك بمنزلة المهر الحقيقية وعلى هذا قلنا اذا استدرى فريده حتى
هو مقتضاويكون الاول انما يظهر التقاوت بينهما عند المقابلة ولهذا لوقى الماطن في نفسه فاعلم
نفس يقع الطلاق رجعا لان هذا النص في الاطلاق ظاهر في البيوع فيخرج العمل بالمعنى
لاهل عينة اشرافا من الجواهر الباقية نص في الاستيفاء وطا في الحارة شرب العسل وقوله عليه
البي فان عامة عذر القبرية نص في وجوب الحظر ارض النبي فيخرج النص على الظاهر
اصلا وقوله عليه السلام ما سقتك السما ففقيه العشر نص في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس في الحظر
صديق ماول في نفى العشر ان الصديق يحل معها فيخرج الاول على الثاني واما المفسر فيخرج

في قوله لا خصة لا يجزى عليه لا خصال يصدر له في غير فصل في لسانه لا يفتقر
الظاهر المضى المفسر والحكم مع ما يقابلها من النفي والشكل والجمال والتشابه الظاهر لكل كلام
مترادف للسامع بنفس السامع من غير حاجة لظواهر المضى من الكلام لا حجة مثالي في قوله نفاة لعل الباع
فلا يسميقت لبيان التفرقة بين البيع والرد للمال دعا الكفار من النبي دينه ما حيث قالوا انما البيع
وقد علم حل البيع وحرمة الربو بنفس السامع فصدا ذلك نصا في التفرقة ظاهرا في حل البيع حرمة
وكذلك قوله تعالى فالحكم ما كان في كبر النساء مثنى وثلاث ورباع سبق الكلام لبيان العدة وقدم الاطلاق
والاجاب بنفس السامع فصدا ذلك ظاهرا في حق الاطلاق نصا في بيان العدة وكذلك قوله لا جناح عليكم ان
النساء عالم مسمون او غير مسمون فرضية نص في حكم لم يسم لها المهر في استبداد الزوج
واشارة الى ان النكاح بدل ذكر المهر يصح لذلك قوله عليه السلام من ملك دارا حرم مدينتها
نص في استحسان العتق للمهر في ثبوت الملك له وحكم الظاهر النص في العمل بما عاين
مع احتمال الازالة الغير في ذلك بمنزلة المهر الحقيقية وعلى هذا قلنا اذا استدرى فريده حتى
هو مقتضاويكون الاول انما يظهر التقاوت بينهما عند المقابلة ولهذا لوقى الماطن في نفسه فاعلم
نفس يقع الطلاق رجعا لان هذا النص في الاطلاق ظاهر في البيوع فيخرج العمل بالمعنى
لاهل عينة اشرافا من الجواهر الباقية نص في الاستيفاء وطا في الحارة شرب العسل وقوله عليه
البي فان عامة عذر القبرية نص في وجوب الحظر ارض النبي فيخرج النص على الظاهر
اصلا وقوله عليه السلام ما سقتك السما ففقيه العشر نص في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس في الحظر
صديق ماول في نفى العشر ان الصديق يحل معها فيخرج الاول على الثاني واما المفسر فيخرج

[illegible]

يعين فهو مثال اذا قال تعالى تغذي فقال والله لا تغذي بيضه ذلك الى
الغذاء المدعو اليه حق لو تغذي بعد ذلك في منزله او مع غيره في ذلك اليوم
واذا قامت المرأة تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم
على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يثبت الخامسة من تركه الحقيقة ببلالة محل الكلام
بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ ومثاله العنق لم يحكم بالحرة لفظ البيع والحبس والتقليد
والصيانة وقوله بعدة وهو مخرج من السب من غير هذا البني وكذا اذا اهل العبد وهو الذي
المولى هذا البني كمال مجاز عن العنق عند الحقيقة من اهل العبد على ما ذكرنا ان المحل اختلف
في حق اللفظ عند وفي حق الحكم عند فما تضمنت تعلقات النصوص بغير هذه العبارة
اشارته ودلالته واقتضاه فاما عبارة النص فهو ما سبق الكلام لاجله واريد به
قصدوا اما اشارة النص فثبت بنظم النص من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل جهة
سبق الكلام لاجله مثاله في قوله تعالى لفظ المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم
سبق لبيان استحقات الغنمة فصار ايضا في ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النص
اشارة الى الاستيلاء الكافر على المسلم سبب ثبوت الملك للكافرا لو كانت الاموال تابعة
ملكهم لثبت فقرهم ويخرج منها حكم في مسئلة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للمسلم
بالشراء منهم ونظر فاته من البيع والحبس والاعناق وحكم ثبوت الاستيلاء لثبوت
لغايري وعجز المالك عن ائتمارهم به ونظر بغائه وكذلك قوله تعالى احل لكم
الصيام الرث الى قوله ثم اعوا الصيام الى الليل فامشاك فاول الصبح يحق

فوليت في انور لغوي
الغذاء المدعو اليه حق لو تغذي بعد ذلك في منزله او مع غيره في ذلك اليوم
واذا قامت المرأة تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم
على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يثبت الخامسة من تركه الحقيقة ببلالة محل الكلام
بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ ومثاله العنق لم يحكم بالحرة لفظ البيع والحبس والتقليد
والصيانة وقوله بعدة وهو مخرج من السب من غير هذا البني وكذا اذا اهل العبد وهو الذي
المولى هذا البني كمال مجاز عن العنق عند الحقيقة من اهل العبد على ما ذكرنا ان المحل اختلف
في حق اللفظ عند وفي حق الحكم عند فما تضمنت تعلقات النصوص بغير هذه العبارة
اشارته ودلالته واقتضاه فاما عبارة النص فهو ما سبق الكلام لاجله واريد به
قصدوا اما اشارة النص فثبت بنظم النص من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل جهة
سبق الكلام لاجله مثاله في قوله تعالى لفظ المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم
سبق لبيان استحقات الغنمة فصار ايضا في ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النص
اشارة الى الاستيلاء الكافر على المسلم سبب ثبوت الملك للكافرا لو كانت الاموال تابعة
ملكهم لثبت فقرهم ويخرج منها حكم في مسئلة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للمسلم
بالشراء منهم ونظر فاته من البيع والحبس والاعناق وحكم ثبوت الاستيلاء لثبوت
لغايري وعجز المالك عن ائتمارهم به ونظر بغائه وكذلك قوله تعالى احل لكم
الصيام الرث الى قوله ثم اعوا الصيام الى الليل فامشاك فاول الصبح يحق

مع الجناية لان من ضرورة حل مباشرة الى الصبح ان يكون السجدة الاولى من النواصع
وجوه الجناية والامساك في ذلك الجزء صوم امر العبد بما قام به فكان هذا اشتد
لان الجناية لا تنافي الصوم ولوم من ذلك المضمضة والاستنشاق
ينافي بقاء الصوم ويتفرع منه ان من ذاق شيئا فيه لم يفسد صومه فانه لو كان
الماء ما لم يحجب طهره عند المضمضة لا يفسد به الصوم وعلم منه حكم الاحتلام
والادهان لان الكبرياء لا يمسك الامساك بالدم وبسطه الا انها عدا المشاء الثلاثة
وعلى هذا يخرج الحكم في مسكه التيسر فان قصد الاكلان فاما لم يسهل به فاما لم يسهل
عند وجه الامر والامر غايته وجه بعد اجزاء الاول لقوله تعالى انه اثم العيص
الى الليل واما دلالة النص في ما علم حلة اللحم المصوم عليه لغة لا جهاد ولا
مثاله في قوله تعالى ولا تقتل لهما اي ولا تقتل لهما اي ولا تقتل لهما اي ولا تقتل لهما اي
السماح بان تحريم التايف لرفع الاذى عنها وحكم هذا المنع عموم الحكم للنص
عليه عموم علته وهذا المنع قلنا يتبرم النص والستقم والاستخدام عن الاسباب
الاجلوة والحسين الدين والقيل قضاهم دلالة النص بمنزلة النص حتى
ثبت العقوبة بكونه النص لا محابا وحيث الكفاية بالوقوع بالنص وبالاكل و
الشرب بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعوقيل يدار
الحكم على تلك العلة قال الامام القاسمي ابو زيد لو ان قوما
يعدون والتايف كرامة لا تحرم عليهم تايف الايون

وقد عرفت ان من ضرورة حل مباشرة الى الصبح ان يكون السجدة الاولى من النواصع
وجوه الجناية والامساك في ذلك الجزء صوم امر العبد بما قام به فكان هذا اشتد
لان الجناية لا تنافي الصوم ولوم من ذلك المضمضة والاستنشاق
ينافي بقاء الصوم ويتفرع منه ان من ذاق شيئا فيه لم يفسد صومه فانه لو كان
الماء ما لم يحجب طهره عند المضمضة لا يفسد به الصوم وعلم منه حكم الاحتلام
والادهان لان الكبرياء لا يمسك الامساك بالدم وبسطه الا انها عدا المشاء الثلاثة
وعلى هذا يخرج الحكم في مسكه التيسر فان قصد الاكلان فاما لم يسهل به فاما لم يسهل
عند وجه الامر والامر غايته وجه بعد اجزاء الاول لقوله تعالى انه اثم العيص
الى الليل واما دلالة النص في ما علم حلة اللحم المصوم عليه لغة لا جهاد ولا
مثاله في قوله تعالى ولا تقتل لهما اي ولا تقتل لهما اي ولا تقتل لهما اي ولا تقتل لهما اي
السماح بان تحريم التايف لرفع الاذى عنها وحكم هذا المنع عموم الحكم للنص
عليه عموم علته وهذا المنع قلنا يتبرم النص والستقم والاستخدام عن الاسباب
الاجلوة والحسين الدين والقيل قضاهم دلالة النص بمنزلة النص حتى
ثبت العقوبة بكونه النص لا محابا وحيث الكفاية بالوقوع بالنص وبالاكل و
الشرب بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعوقيل يدار
الحكم على تلك العلة قال الامام القاسمي ابو زيد لو ان قوما
يعدون والتايف كرامة لا تحرم عليهم تايف الايون

ولو فرضنا بيعا لا يبيع العاقل من عن السعي الى الجمعة بان كان في سفينة تجرى الى الجامع
لا يكره البيع وعلى هذا قلنا اذا حلف لا يبيع امر له من شئها او عظمها او خمرها من
اذا كان بوجهه الا يلام ولو وجد حصة الضرب ومدا شرع عند الملاعبة دون
الا يلام لا يحنث ومن حلف لا يبيع فلا يفسد بغير موته لا يحنث لا يبيع
الضرب هو الا يلام ولا يحنث لا يبيع فلا يفسد بغير موته لا يحنث لا يبيع
هذا المعنى يقال اذا حلف لا ياكل كذا فاكل لحم السمك والجراد لا يحنث ولو اكل لحم الخنزير
يحنث لان العالم بالول السماع يعلم ان الحامل على هذا المعنى انما هو الاحتراز عما يشتمل من
تناول الدواب في نكاح الحكم على ذلك وانما المقصود منه زيادة على النص لا يتحقق معنى النص
الا بان كان النص اقتضاه ليصح ونفسه معناه مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا
نعت المرأة الا ان النعت يقتضيه المصدر فكان المصدر مخرج بطريق الاقتضاء اذا قل
عبدك عني بالهزم ثم فقال احنثت يقع القنوع عن الامر محب عليه الالف ولو كان
لا يبرئ من الكفارة يقع عانوي وذلك لان قوله اعتقه عني بالهزم يفتقروا
قوله بعده متى بالهزم كن وكلي بالاحتقاق فاعتقه عني فثبت البيع بطريق الاقتضاء
فيثبت لقبول ذلك لانه ركن في باب البيع ولهذا قال ابو يوسف اذا قال اعتق عبدك
غير شئ فقال احنثت يقع القنوع عن الامر ويكون هذا مقتضاها الهبة والتوكيل لا يحتاج الى
لانه غنوة القبول في باب البيع وكذا يقول القبول كذا في باب البيع فاذا اثبتنا البيع اقتضاه اثباته القبول
مقتضى في الهبة فانه ليس بركن في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطريق الاقتضاء حكما
بأنه مقتضى في باب الهبة فانه ليس بركن في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطريق الاقتضاء حكما

قوله انت طالق فان هذا نعت المرأة الا ان النعت يقتضيه المصدر فكان المصدر مخرج بطريق الاقتضاء اذا قل
عبدك عني بالهزم ثم فقال احنثت يقع القنوع عن الامر محب عليه الالف ولو كان لا يبرئ من الكفارة يقع عانوي وذلك لان قوله اعتقه عني بالهزم يفتقروا
قوله بعده متى بالهزم كن وكلي بالاحتقاق فاعتقه عني فثبت البيع بطريق الاقتضاء فيثبت لقبول ذلك لانه ركن في باب البيع ولهذا قال ابو يوسف اذا قال اعتق عبدك
غير شئ فقال احنثت يقع القنوع عن الامر ويكون هذا مقتضاها الهبة والتوكيل لا يحتاج الى لانه غنوة القبول في باب البيع وكذا يقول القبول كذا في باب البيع فاذا اثبتنا البيع اقتضاه اثباته القبول
مقتضى في الهبة فانه ليس بركن في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطريق الاقتضاء حكما

وكم للفتنة انه يثبت بطريق الضرر ثم يفقد بعد الضرر وهذا قلنا اذا كان الضرر
و في يثبت ان الطلاق يفقد بعد ذكر الطريق الاقتصاء يفقد بعد الضرر ورفع
بالاخذ بعد ذكره في حق الواحد على ما يخرج الحكم في قوله ان كانت ذوى له
طعاما دون طعام لا يصح ان اكل يفتقر طعاما فكان ذلك ثلثا بطريق الاقتصاء
يقتل الضرر والضرر ذرة ترفع بالفرق المطلق ولا تخصيص عن الفرق المطلق لا تخصيص
يعتد العدم لو قال بعد الدخول اعتدى ذوى الطلاق ينفع الطلاق اقتصاء لان الاعتداد
يقتضيه وجود الطلاق ويفقد الطلاق من جود ضرر ذرة وهذا كان الواقع رجعا لان
صفة البينة زائدة على قدر الضرر فلا يثبت بطريق الاقتصاء ولا يقع الا اذا
لما ذكرنا افضل في الامر في اللغة قول لقائل غير افضل وفي الشرح تخص الزام
على الغير ذكر بعض الائمة ان المراد بالامر يخص هذه الصيغة واستحال ان يكون
معناه ان حقيقة الامر يخص هذه الصيغة فان الله تعاظم في الامر بعد اولا
امر وعي واجبار واستحالة وجود هذه الصيغة في الازل واستحال ايضا ان
معناه ان المراد بالامر لا يخص هذه الصيغة فان المراد الشارع بالامر وجوب
الفعل على العبد هو معنى الاستحالة عندنا وقد ثبت الوجوب بدون هذه الصيغة
للبس لا وجب الايمان على من لم يتلفه الدعوة بدور وورد السمع قال ابو حنيفة لو لم
رسو لا وجب على العبد معرفة بعقوبتهم فجعل ذلك على ان المراد بالامر يخص هذه الصيغة
في حق العبد في الشرعيات حتى لا يكون فعل الرسو بمنزلة قوله افعلوا ولا يلزم اعتقا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

عن العهد قداراء الناصر في العيص على احرار ادم ايجي بفضاء عن الكرمي من حي الام
المطلق الوجي في القور مع الجور في المسار على الكرام وند والها واملو
فوعان يوع يكون الوقت ظر الفعل حتى لا يستر استبا كل الوقت بالفضل والصلو ومن هذا
ان وجي الفضل في لاني وجي فضل احر من جنسه حتى لو اذ ان يصلو كذا وكذا كذا وكذا
لزمه ومن حله ان وجي الفضل في لاني وجي فضل احر من جنسه حتى لو اذ ان يصلو كذا وكذا كذا وكذا
ومن حله ان كيتا دى لما نى لاني لاني معينة لان غير لما كان من غير عافى الوقت يبعين
انضاق الوقت لان اعتبار النيبا اعتبار للاج قد بقيت المراجع عند جنس الوقت والى القام
الوقت معيد له وذلك مثل الصوم فانه يقدر بالوقت هو اليوم ومن حله ان الشرح اذا عطفه
لا يجيزه ذلك الوقت ولا يجيزه اذا عطفه في حله ان الصوم لو وقع اسما في يومه والى حله ان
لما كان اذا انضاق الوقت سقط استمر للتعين فان ذلك قطع المراجع ولا سقط اصل العمل
الاسما في الصوم الا بالنية فان الصوم شرعا على اسما عن الاكل الشرع الحرام هذا المراجع وان لم
يعين الشرع له قننا فاد كاستعان الوقت له بتعيين العبد وغيره في القضاة فضلا
القضاء بجوبها صوم الكفار والى العقل وجوب قضاء رمضان في صوم حله ان هذا الشرع ان
النية لوجود المراجع ثم العبد يوجب شيئا على نفسه قننا وغيره وليس تقيد الشرع
نذ ان الصوم يوجب عليه لزم ذلك لانه على صوم رمضان كقننا في عينية حله ان الشرع
القضاء طافا فلا تقيد العبد من تغيره بالتقيد في ذلك اليوم ولا يلزم على هذا ما لا يصح
حيث يقع عن المذود وعن ما في الاصل في العبد من تغيره في ذلك اليوم ولا يلزم على هذا ما لا يصح
القضاء والى حله ان وقت القضاء والى حله ان وقت القضاء والى حله ان وقت القضاء

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان قضاء ما كان عليه المدين من الدين...

نوعان اداء قضاء فاداء عن تسليم عين الواجب مستحقة والقضاء عبادة عن تسليم مثل الواجب
فلا خلاف ان ان القضاء يجب بالاداء الذي يجب به الاداء ١٢
فاداء نوعا كاملا فاقضى المدين من اداء الصلوة وقضاها بالجماعة او الطواف متقبلا وتسليم
بموازي لغيره بشرط ١٣
سليما كما اقتضاه العقد المسمى وتسليم العين المعصومة كما عصبها بحكم هذا النوع من البيع
اي على الوصف الذي ورد عليه العقد ١٤
عن المهرقة على هذا فذا الغاصب باع المصطفى من المالك او رهنه عنده او وهبه له وسيله
اي على ان يكون في الاداء على ما اخرج من المهرقة ١٥
يخرج عن المهرقة وتكون ذلك اداء الحقة ويلغو ما صح من البيع والهبة ولو عصب طعاما
فاطعمه ماله فهو كذا ياله طعمه ان عصبه في ياله نفسه ماله وهو لا يدرك انه فوبه يكون ذلك
اداء الحقة والمستوى في البيع الفاسد كاداء البيع من البائع او رهنه عنده او اجر منه اجاعته
له وسيله يكون ذلك اداء الحقة ويلغو ما صح من البيع الهبة وسخوة وما اداء الفاسد
مستحق بالمجوع ١٦ اي جميع ما ذكرنا من الاعادة والاداء في البيع
عين الواجب مع النقص في صفة حتى الصلوة بذلك تقدير الامكان او الطواف محددا او بالبيع
مشغولا بالدين او بالجماعة ورد المعصوم مباح الدم بالقتل او مشغولا بالدين او بالحاجة تسببه
اي بقتل امرئ بغيره ١٧
الغاصب له الزئوف مكان الجهاد اذ لم يعلم الدائن ذلك وحكم هذا البيع انه ان امكن
اي الاداء القاصر ١٨
النقص بالمثل يجبر له ولا يسقط حكم النقصان الا في الاثم وعلى هذا اذا ترك تقدير
اي وان لم يكن جبر النقصان بان لم يوجد مثل ١٩
الامكان في باب الصلوة لا يمكن تداركه بالمثل اذ لا مثل له عند العقد يسقط ولو ترك الصلوة في
ايام التشراف فقطها في غير ايام التشراف لا يكبر كانه ليس التكبير بالجمعة وقلنا في تركه
والقوت والتشهد تكبيرا العبد الذي يجبر بالسهو لوطاف المهر من كل الجبر ذلك بالاداء
مثل لشرعنا على هذا الوادي فاما ما جديده عند القاض كشيء له على المدين عند بيعه من مثل
بصفة السجدة منقذة حتى يمكن جبرها بالمثل ولو سلم احدا من الذمينة عند
الذمينة عند البيع ٢٠

وقد مثل الواجب من غير تسليم عين الواجب مستحقة والقضاء عبادة عن تسليم مثل الواجب
فلا خلاف ان ان القضاء يجب بالاداء الذي يجب به الاداء ١٢
فاداء نوعا كاملا فاقضى المدين من اداء الصلوة وقضاها بالجماعة او الطواف متقبلا وتسليم
بموازي لغيره بشرط ١٣
سليما كما اقتضاه العقد المسمى وتسليم العين المعصومة كما عصبها بحكم هذا النوع من البيع
اي على الوصف الذي ورد عليه العقد ١٤
عن المهرقة على هذا فذا الغاصب باع المصطفى من المالك او رهنه عنده او وهبه له وسيله
اي على ان يكون في الاداء على ما اخرج من المهرقة ١٥
يخرج عن المهرقة وتكون ذلك اداء الحقة ويلغو ما صح من البيع والهبة ولو عصب طعاما
فاطعمه ماله فهو كذا ياله طعمه ان عصبه في ياله نفسه ماله وهو لا يدرك انه فوبه يكون ذلك
اداء الحقة والمستوى في البيع الفاسد كاداء البيع من البائع او رهنه عنده او اجر منه اجاعته
له وسيله يكون ذلك اداء الحقة ويلغو ما صح من البيع الهبة وسخوة وما اداء الفاسد
مستحق بالمجوع ١٦ اي جميع ما ذكرنا من الاعادة والاداء في البيع
عين الواجب مع النقص في صفة حتى الصلوة بذلك تقدير الامكان او الطواف محددا او بالبيع
مشغولا بالدين او بالجماعة ورد المعصوم مباح الدم بالقتل او مشغولا بالدين او بالحاجة تسببه
اي بقتل امرئ بغيره ١٧
الغاصب له الزئوف مكان الجهاد اذ لم يعلم الدائن ذلك وحكم هذا البيع انه ان امكن
اي الاداء القاصر ١٨
النقص بالمثل يجبر له ولا يسقط حكم النقصان الا في الاثم وعلى هذا اذا ترك تقدير
اي وان لم يكن جبر النقصان بان لم يوجد مثل ١٩
الامكان في باب الصلوة لا يمكن تداركه بالمثل اذ لا مثل له عند العقد يسقط ولو ترك الصلوة في
ايام التشراف فقطها في غير ايام التشراف لا يكبر كانه ليس التكبير بالجمعة وقلنا في تركه
والقوت والتشهد تكبيرا العبد الذي يجبر بالسهو لوطاف المهر من كل الجبر ذلك بالاداء
مثل لشرعنا على هذا الوادي فاما ما جديده عند القاض كشيء له على المدين عند بيعه من مثل
بصفة السجدة منقذة حتى يمكن جبرها بالمثل ولو سلم احدا من الذمينة عند
الذمينة عند البيع ٢٠

وجيد ما سئل ١٢ في ان يفتن

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بالمعنى من قوله هذا اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى هذا اللفظ حقيقة اول ما قاله اهلنا انما البتة
المخلوق من ماء الزنا يحرم على الزنى كما حاقوا بالشافعية من جعل الصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فيقول
قوله تكلمت عليكم امهاتكم ومبناكم ويتفرع عنه الاحكام على المذهبين من حل الزنى وجوب المهر لزوم النفقة
النارث ووجهه لا يقع خروج والبروز منها ان احد الطرفين اذا اوجبت تخصيصها بالنقض من غير ما حمل
على ما لا يستلزم التخصيص مثاله في قوله قالوا لامة النساء فالامة لو حلت على الزوج كان النصف
في جميع صور وجوده لو حلت على السن اليك ان النصف من ماله في كثير من الصور فان من المأخر الطفلة
الصغيرة جدا غير ناضجة النضج في احد قولنا لا نفى يتفرع عنه الاحكام على المذهبين من اباحة
ومن المصحف ودخل المسجد وصلى الامامة ولو زوم التيمم عند عدم الماء نذر كالمس في ابتداء الصلوة
ان النصف اذا قرئ بقرايتين او روى بروايتين كالعمل على ما حكى عن اهلنا بالوجهين اول ما حكى في
واحدكم في النصف عطف على النصف وبالعطف عطف على النصف فقلت فراء النصف ما النصف
على حال عدم التحقق باعتبار عدم النصف في الصلوة بالتحقق بالكتان ان النصف يحل في النصف في النصف
والنصف في النصف في النصف اذا كان اياما عشرة فلو نذر التصدق بها اذا كان اياما دون العشرة على هذا
اصحابنا اذا انقطع دم الحيض اقل من عشرة ايام لم يجز وطى الحائض حتى تغتسل من كل الطهارة ثبت
ولو انقطع عما عدا عشرة ايام جاز وطىها قبل غسل ان طهرت الطهارة ثبت انقطع الدم ولهذا قلنا اذا انقطع دم
العشرة ايام في حرمت الصلوة فلو نذر في وقت ان لم يبق من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
اقل من عشرة ايام في اسرقت الصلوة ان لم يبق من الوقت مقدار ما يغتسل فيه لم يجرم المصلي في وقت
الغرضية والاولى ثم تذكر كل ما من التمسكات الضعيفة ليكون ان فيها على ما صنع المحقق في

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

لا يكفيه كان الحيضا طمنا مثلا انه اعماضه بالقطع تحصيل الكفاية بخلاف ما لو قال قطع وروا
فقطعه فانه لا يكون الحيضا طمنا ولو قال بعث ملك بعد التوب بعثرة فاقطعه فاقطعه لم يقبل
شيئا كان المبيع تاما ولو قال ان دخلت هذه الدار فدخلت الدار فانت طلق فالشرط دخول الثانية تحصيل
دخول الاول متصلا حتى لو دخلت الثانية او لا و آخر الكفة بعد مدة لا يقع الطلاق فلو
للفاء ببيان العلة مثله اذا قال العبد اذ الى الفاء فانت حر كان العبد وان لم يرق شيئا و
المحرر ان طاعت امره كان مباحا وان لم يرق شيئا واما ما قال امر من يبيد ظمها فظمها في طمها
بأنه ولا يكون الثاني وكذا مطلقا غير الاول فصا كانه على طمها سلب امرها يبيد و لو قال طمها
فلم يخل امرها يبيد ظمها في المجلس فظمها رجمته و لو قال طمها وجعلت امرها يبيد و ظمها
في مجلس طمقت بطمقتين وكذلك لو قال طمها وابنها وابنها و ظمها في المجلس فظمقت
و على هذا قال اصحابنا اذ اختلفت الامم المنكحة ثبت لها النكاح ولو كان وحدها
عليه السلام لم يرق حين اعققت ملكك بضعك واختار في النكاح سببا ملكا بضمها فان كان هذا المعنى
بين كون الزوج عبد او حرا و يقع منه مسألة اعتبار الطلاق بضع الامم المنكحة ملكا لم يرق
عن ملكه بغيره و زعمت الضرورة الى القول بآراء دال الملك بغيره حتى ثبت لها الملك في الزادة
ذلك سببا لثبوت النكاح لها و اردنا ذلك الموضع بغيره فمصلحة اعتبار الطلاق بالنساء
مالكية للترك على عتق الزوجة دون عتق الزوج فكل من الشافعي فصل امر الزاني لكنه عتد
بغيره في اللفظ وعند ما نفى الترخي في حكمه و بيانه فيما اذا قال لعمر الله ان دخلت
فانت طلق فطلق ثم طلق فطلق او بالزوج في الحال الثانية في الحال الثالثة وعند ما يقول اكل

MI.

[illegible]

کلمہ کفر

الحمد لله

عليه السلام

میں نے ان کو دیکھا۔

مقدمہ واجب ۵۰۰ روپے

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

و لا یتدفع علی احد منکم

۱۲۰

فلا يعم إلا السيد لال بهلول العنقضي "م"

ما زان آقا عبد صمدی بوم طبرستان

مجلسه پنجم در تاریخ ۱۳۸۸

ان اخبرني فقلت نعم فلان فالت حرف ذك على الخبر الصادق ليكون الخبر لمصداق القول ولم فليخبر كما قال
الاخبرني وقال ان اخبرني ان فلانا قد مات فالت حرف ذك على مطلق الخبر فليخبر كما قال
لا من ان خرجت من الدار الا باذن فالت كذا تحتاج الى الاذن كل مرة اذا السنن خرج مطلقا
فلو خرجت للمرة الثانية بدون الاذن طلعت وقال خرجت من الدار لان اذنك فالت
محقا وخرجت مرة اخرى بدل الاذن لانطلق في الزيادة اذا قال اني طرقت بئس الله كفا
الله تعالى بحكمه نطق فصل في وجوب اليقين في سبعه احوال بيان تقرير بوجوب اليقين
وبيان ضرورة ويبيان حال بيان عطف بيان بتدليل ما لا يكون معني اللفظ
لكنه يحتل غير من المراد بلفظ الظاهر في حكم الظاهر ببيان ومثاله اذا قال فلان
فغير حطة بغير الدار واللفظ من هذا المبدأ لا يكون بيان تقرير لان المطلق كان محتملا على
البعد فلهذا مع احتمال اعادة العزم ان ذلك لا يقدومه ببيان وذلك في قوله عزم
فان كان محتملا فالتقدير هو اذا كان اللفظ غير متصرف في احوال فغير حكم الظاهر
فصل في بيان التفسير في احوال اللفظ في كسوف المراد فكتفه ببيان مثاله اذا
فلان على شيء فغير الشيء او قال على شيء فغير الشيء قال على ارجح فغيره فغير
حكم هذين النوعين من البيان يصح موصوفاً ومفصلاً في بيان التفسير واما
بيان التفسير في بيان معنى كلامه في نظير التعليق الاستثناء فلهذا اختلف الفقهاء في
التفسير فقال احوالها بالعدن بالشرط معبذ في الشرط لا قبله قال الشافعي في التعليق
الان عدم الشرط مانع من حكم وفائدة الحذف نظير هذا اذا قال اجيبه ان تزوجت فالت

في قوله على شيء فغير الشيء او قال على شيء فغير الشيء قال على ارجح فغيره فغير
حكم هذين النوعين من البيان يصح موصوفاً ومفصلاً في بيان التفسير واما
بيان التفسير في بيان معنى كلامه في نظير التعليق الاستثناء فلهذا اختلف الفقهاء في
التفسير فقال احوالها بالعدن بالشرط معبذ في الشرط لا قبله قال الشافعي في التعليق
الان عدم الشرط مانع من حكم وفائدة الحذف نظير هذا اذا قال اجيبه ان تزوجت فالت

في قوله على شيء فغير الشيء او قال على شيء فغير الشيء قال على ارجح فغيره فغير
حكم هذين النوعين من البيان يصح موصوفاً ومفصلاً في بيان التفسير واما
بيان التفسير في بيان معنى كلامه في نظير التعليق الاستثناء فلهذا اختلف الفقهاء في
التفسير فقال احوالها بالعدن بالشرط معبذ في الشرط لا قبله قال الشافعي في التعليق
الان عدم الشرط مانع من حكم وفائدة الحذف نظير هذا اذا قال اجيبه ان تزوجت فالت

طابق اوقال بعد الغيران ملكه فانت حر يكون التعلق باطلا عنه لان حكم التعلق
انقضاء عند الحكم بطلان الطلاق والعناقه ههنا لم يتغير عليه لعدم اضافته الى المحل فبطل
حكم التعلق فلا يصح التعلق وعندها كان التعلق صحيحا حتى لو تزوجها بغير الطلاق ولان
كلامه انما يفقد علة عند مضي الشرط والملك ثابت عند مضي الشرط فيصح هذا للغير
فلا يشترط صحة التعلق لوقوعه في صورة عدم الملك ان يكون مضافا الى الملك الى
الملك حتى لو قال احببته ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها وجد الشرط يقع
او ذلك طلق الشرع يمنع جواز النكاح الامة عنده لان الكتاب على نكاح الامة لعدم
كان الشرط عند عدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز ذلك قال الشافعي رحمه الله
الامة لا اذا كانت جاهلا لان الكتاب على الاتفاق باسحله بقوله تعاوان في اوله لا
فانه يقع عليهم حتى يصعب عليهم فعند عدم محله كان الشرط عند عدم الشرط مانع
عنده وعند المالكيين عدم الشرط مانع من الحكم جازا ثبت الحكم بدله فنجح نكاح
الامة ويصح الاتفاق بالعمومات ومن تابع هذا البيع ترتب الحكم على الكسب الموصوف
بانه مميز له فليكن الحكم بذلك الوصف عنده وعلى هذا قال الشافعي لا يجوز نكاح الامة
الكتابية لان النص يثبت الحكم على الامة مؤمنة لقوله تعاوان فثبتا لكم المؤمنات فثبتت
فمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية ومن صحى بيان التغير
الاستثناء فصح ما يجازي ان الاستثناء الحكم بالبعد التثنية كان لم يكمل الا ما يقع عنده
ينعقد عليه لوجوب الحكم لان الاستثناء يغيرها من العمل فبطلت عند الشرط وبطلت التثنية

قوله فانت طالق فلو قلنا ان حكم التعلق باطلا عنه لان حكم التعلق انقضاء عند الحكم بطلان الطلاق والعناقه ههنا لم يتغير عليه لعدم اضافته الى المحل فبطل حكم التعلق فلا يصح التعلق وعندها كان التعلق صحيحا حتى لو تزوجها بغير الطلاق ولان كلامه انما يفقد علة عند مضي الشرط والملك ثابت عند مضي الشرط فيصح هذا للغير فلا يشترط صحة التعلق لوقوعه في صورة عدم الملك ان يكون مضافا الى الملك الى الملك حتى لو قال احببته ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها وجد الشرط يقع او ذلك طلق الشرع يمنع جواز النكاح الامة عنده لان الكتاب على نكاح الامة لعدم كان الشرط عند عدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز ذلك قال الشافعي رحمه الله الامة لا اذا كانت جاهلا لان الكتاب على الاتفاق باسحله بقوله تعاوان في اوله لا فانه يقع عليهم حتى يصعب عليهم فعند عدم محله كان الشرط عند عدم الشرط مانع عنده وعند المالكيين عدم الشرط مانع من الحكم جازا ثبت الحكم بدله فنجح نكاح الامة ويصح الاتفاق بالعمومات ومن تابع هذا البيع ترتب الحكم على الكسب الموصوف بانه مميز له فليكن الحكم بذلك الوصف عنده وعلى هذا قال الشافعي لا يجوز نكاح الامة الكتابية لان النص يثبت الحكم على الامة مؤمنة لقوله تعاوان فثبتا لكم المؤمنات فثبتت فمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية ومن صحى بيان التغير الاستثناء فصح ما يجازي ان الاستثناء الحكم بالبعد التثنية كان لم يكمل الا ما يقع عنده ينعقد عليه لوجوب الحكم لان الاستثناء يغيرها من العمل فبطلت عند الشرط وبطلت التثنية

في كل واحد من هذه الوجوه...
في كل واحد من هذه الوجوه...
في كل واحد من هذه الوجوه...

عليه السلام...
بالطعام...
والتبعية...
لأن...
العاجز...
فقل...
الفاصل...
من...
للول...
لثنا...
بما...
ولذلك...
لو...
أحد...
بالحقيقة...
وأما...
أنه...

في كل واحد من هذه الوجوه...
في كل واحد من هذه الوجوه...
في كل واحد من هذه الوجوه...

في كل واحد من هذه الوجوه...
في كل واحد من هذه الوجوه...
في كل واحد من هذه الوجوه...

[illegible]

[illegible][illegible]

بما يتيمم فضيل خبر واحد محتج في اربعة مواضع خالص حق الله تعالى باليقين خالص حق
العقل في الزام محض وخالص مالم ينه الزام خالص مالم ينه الزام مالم ينه الزام مالم ينه الزام
فيه خبر واحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاخرى لهلل مصداق اما الثاني
فيستخرج في العدة والعدالة ونظرة المنارعات واما الثالث فيقبل في خبر الواحد كان
ويظهر المعاد واما الرابع فيستخرج في ما العدة او العدالة عند خيصة في نظرة العقل
البحة الثالثة الاجماع فضيل اجماع هذه الامة بعد ما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخرج
محتج جملة العمل بها سائر اكرام هذه الامة ثم اجماع على اربعة اقسام اجماع الصحابة رضوا الله
عليهم اجماع الجماعة بصلواتهم اجماعهم سكوت السابقين عن الرد ثم اجماع من بعدهم
فيقول السلف في اجماع افعال السلف اما الاول فهو قوله انتم كنتم الله في جملة من بعدهم
من الاجماع اجماع المتكلمين على افعال السلف عند هذه الصيغة الاحاد والمعتبر في هذا الباب اجماع
الراي الاجماع ولا يعتبر بقول العموم المتكلم والمحدث الذي لا يصدر في اصول الفقه شغل
على عين مكر وعلم كماله في حكم الحادثة مع وجوه الاختلاف والعدة ومثاله
على وجود الانقاص عند التي مرة اما عندنا فبناء على التي واما عندنا فبناء على التي
من الاجماع لا يمتحج بعد هذا الفساد اكل اخذ من خط لو ثبت ان التي غير ناقص فلو خيفة
بالاكتفاء من ولو ثبت ان التي ناقصا لشفاع لا يقول بالانقاص من الفساد العلة التي هي
الحكم والفساد يتوهم في الطرفين كالحال ان يكون او خيفة من مصداق مسئلة المسحط ومسئلة
والشافع مصديا ومسئلة التي تحيل او مسئلة المسحط في هذا الباب وجملة الاجماع على البا

منه خبر واحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاخرى لهلل مصداق اما الثاني فيستخرج في العدة والعدالة ونظرة المنارعات واما الثالث فيقبل في خبر الواحد كان ويظهر المعاد واما الرابع فيستخرج في ما العدة او العدالة عند خيصة في نظرة العقل

بما يتيمم فضيل خبر واحد محتج في اربعة مواضع خالص حق الله تعالى باليقين خالص حق العقل في الزام محض وخالص مالم ينه الزام خالص مالم ينه الزام مالم ينه الزام مالم ينه الزام

فيقول السلف في اجماع افعال السلف اما الاول فهو قوله انتم كنتم الله في جملة من بعدهم من الاجماع اجماع المتكلمين على افعال السلف عند هذه الصيغة الاحاد والمعتبر في هذا الباب اجماع الراي الاجماع ولا يعتبر بقول العموم المتكلم والمحدث الذي لا يصدر في اصول الفقه شغل على عين مكر وعلم كماله في حكم الحادثة مع وجوه الاختلاف والعدة ومثاله على وجود الانقاص عند التي مرة اما عندنا فبناء على التي واما عندنا فبناء على التي من الاجماع لا يمتحج بعد هذا الفساد اكل اخذ من خط لو ثبت ان التي غير ناقص فلو خيفة بالاكفاء من ولو ثبت ان التي ناقصا لشفاع لا يقول بالانقاص من الفساد العلة التي هي الحكم والفساد يتوهم في الطرفين كالحال ان يكون او خيفة من مصداق مسئلة المسحط ومسئلة والشافع مصديا ومسئلة التي تحيل او مسئلة المسحط في هذا الباب وجملة الاجماع على البا

منه خبر واحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاخرى لهلل مصداق اما الثاني فيستخرج في العدة والعدالة ونظرة المنارعات واما الثالث فيقبل في خبر الواحد كان ويظهر المعاد واما الرابع فيستخرج في ما العدة او العدالة عند خيصة في نظرة العقل

۴۴

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

58.

النص المطبوع ١٣

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

بابها في بعض ترتيبه الشاهد في قوله والوع الثاق بميزة الشاهد عند

در خصوص این موضوع

الحكم ومثاله في الشرعيات جريان الروايات والكثير وجوب رتبة في القليل كالاثنا عشر مائة
لحفة الطعام بالخفين قلنا بل جريان الروايات في القليل وجوب رتبة في الكثير كالأثنا عشر وكذلك
مسألة تلحق بلحوم حرة اتلح المقهور وجوب رتبة في القليل كالصيد بل حرة اتلح الطير وجوب رتبة
الغنى كصيد فدا جعلت عليه ذلك الحكم لا ينبغي له الاستحالة ان يكون الشيء الواحد الشيء ومعه
الشافعي والقليل يجعل السائل لجعله المعلن عنه لما ادعاه الحكم عليه لصد ذلك الحكم فيصير
لجعله كان حجة المعلن مثاله صوم رمضان من فريضة التعيين له كالفضاء قلنا كان
الصوم من فريضة التعيين له بعد تعين اليوم له كالفضاء واما العكس ففيه ان تعين
السائل باصل المعلن على وجه يكون المعلن منظر الى المفارقة بين الاصل والفروع ومثاله جعل
للموتى في ذبيحة الزكاة ككتاب البذلة قلنا لو كان محل مبذلة التذكية في ذبيحة الزكاة في حلق
كتاب البذلة واما فساد الوصع فالمراد به جعل لعله وجعله لا يليق بذلك الحكم مثاله في قولهم
الحاكمية اختار الدين على النكاح فيفسد كارتداد رجل من فريضة فانه جعل الاسلام على زوال الملك
قلنا ولا اسلام عند ما للملك لا يكون مؤثرا في زوال الملك كذلك وطول الشك من قادر على النكاح فلا
لذاته كالمالك كانت متخرة فوصف كون قادر انقص حوا النكاح فلا يكون مؤثرا في زوال الملك والنفق
يقال الوضو لها فيشرط الشية كالتيتم قلنا ينقص بعض التزكاة اما المعارضة فممنوع يقال لا
الوضو في تثليثه كالفصل قلنا السح كروا في التثنية كمنح والتم فصل كما يعلق التثنية
بعلة وجعدها في التثنية ما يكون طريقا الى التثنية بواسطة كالطريق فانه سبب الوصول الى التثنية
الشيء السجل بسبب الوصول الى التثنية بالاداء فلهذا كل ما كان طريقا الى الحكم بواسطة سبب

الحكم ومثاله في الشرعيات جريان الروايات والكثير وجوب رتبة في القليل كالاثنا عشر مائة
لحفة الطعام بالخفين قلنا بل جريان الروايات في القليل وجوب رتبة في الكثير كالأثنا عشر وكذلك
مسألة تلحق بلحوم حرة اتلح المقهور وجوب رتبة في القليل كالصيد بل حرة اتلح الطير وجوب رتبة
الغنى كصيد فدا جعلت عليه ذلك الحكم لا ينبغي له الاستحالة ان يكون الشيء الواحد الشيء ومعه
الشافعي والقليل يجعل السائل لجعله المعلن عنه لما ادعاه الحكم عليه لصد ذلك الحكم فيصير
لجعله كان حجة المعلن مثاله صوم رمضان من فريضة التعيين له كالفضاء قلنا كان
الصوم من فريضة التعيين له بعد تعين اليوم له كالفضاء واما العكس ففيه ان تعين
السائل باصل المعلن على وجه يكون المعلن منظر الى المفارقة بين الاصل والفروع ومثاله جعل
للموتى في ذبيحة الزكاة ككتاب البذلة قلنا لو كان محل مبذلة التذكية في ذبيحة الزكاة في حلق
كتاب البذلة واما فساد الوصع فالمراد به جعل لعله وجعله لا يليق بذلك الحكم مثاله في قولهم
الحاكمية اختار الدين على النكاح فيفسد كارتداد رجل من فريضة فانه جعل الاسلام على زوال الملك
قلنا ولا اسلام عند ما للملك لا يكون مؤثرا في زوال الملك كذلك وطول الشك من قادر على النكاح فلا
لذاته كالمالك كانت متخرة فوصف كون قادر انقص حوا النكاح فلا يكون مؤثرا في زوال الملك والنفق
يقال الوضو لها فيشرط الشية كالتيتم قلنا ينقص بعض التزكاة اما المعارضة فممنوع يقال لا
الوضو في تثليثه كالفصل قلنا السح كروا في التثنية كمنح والتم فصل كما يعلق التثنية
بعلة وجعدها في التثنية ما يكون طريقا الى التثنية بواسطة كالطريق فانه سبب الوصول الى التثنية
الشيء السجل بسبب الوصول الى التثنية بالاداء فلهذا كل ما كان طريقا الى الحكم بواسطة سبب

الحكم ومثاله في الشرعيات جريان الروايات والكثير وجوب رتبة في القليل كالاثنا عشر مائة
لحفة الطعام بالخفين قلنا بل جريان الروايات في القليل وجوب رتبة في الكثير كالأثنا عشر وكذلك
مسألة تلحق بلحوم حرة اتلح المقهور وجوب رتبة في القليل كالصيد بل حرة اتلح الطير وجوب رتبة
الغنى كصيد فدا جعلت عليه ذلك الحكم لا ينبغي له الاستحالة ان يكون الشيء الواحد الشيء ومعه
الشافعي والقليل يجعل السائل لجعله المعلن عنه لما ادعاه الحكم عليه لصد ذلك الحكم فيصير
لجعله كان حجة المعلن مثاله صوم رمضان من فريضة التعيين له كالفضاء قلنا كان
الصوم من فريضة التعيين له بعد تعين اليوم له كالفضاء واما العكس ففيه ان تعين
السائل باصل المعلن على وجه يكون المعلن منظر الى المفارقة بين الاصل والفروع ومثاله جعل
للموتى في ذبيحة الزكاة ككتاب البذلة قلنا لو كان محل مبذلة التذكية في ذبيحة الزكاة في حلق
كتاب البذلة واما فساد الوصع فالمراد به جعل لعله وجعله لا يليق بذلك الحكم مثاله في قولهم
الحاكمية اختار الدين على النكاح فيفسد كارتداد رجل من فريضة فانه جعل الاسلام على زوال الملك
قلنا ولا اسلام عند ما للملك لا يكون مؤثرا في زوال الملك كذلك وطول الشك من قادر على النكاح فلا
لذاته كالمالك كانت متخرة فوصف كون قادر انقص حوا النكاح فلا يكون مؤثرا في زوال الملك والنفق
يقال الوضو لها فيشرط الشية كالتيتم قلنا ينقص بعض التزكاة اما المعارضة فممنوع يقال لا
الوضو في تثليثه كالفصل قلنا السح كروا في التثنية كمنح والتم فصل كما يعلق التثنية
بعلة وجعدها في التثنية ما يكون طريقا الى التثنية بواسطة كالطريق فانه سبب الوصول الى التثنية
الشيء السجل بسبب الوصول الى التثنية بالاداء فلهذا كل ما كان طريقا الى الحكم بواسطة سبب

ويعني

ويسمى الوسطة حلة مثاله فتح باب صطل والقصص وحل قيد العبد فانه سبب للثقل واسطة
تجدر في الدابة والطير والعبد السبب مع العلة اذا اجتمعا ايضا والحكم الى العلة والسبب لا تعد
الاصل العلة فيضا والسبب فيضا والاعمال اذا دفع السبب الى صفة فقتله نفسه لا يضر
ولو سقط ضرب الصبي فخرجه يضر ولو حمل الصبي دابة فخرجه في التهمة وسرقة فسقط
ومات لا يضر ولو دال فبنا على مال غيره فخرجه او على نفسه فقتله او على قاذية ففقط علم
الطريق ليخرج الصالح الدال هذا بخلاف المخرج اذا دال السارق على لودقة فخرجه او دال الحرم
غيره على صيد الحرم فقتله لا وجب الضمان على المخرج باعتبار ترك الحفظ والاحت
بالدلالة على الحرم باعتبار الدلالة لا بخطو الحرم بمنزلة من يطير ليس بخطو فيضن بالخط
المخطو لا بالدلالة الا ان الحماية انما تنقضي بحقيقة القتل فاما قبله فلا يوجب الرجوع الى ارتفاع اثر
الحماية بمنزلة الانذار ونال الحماية وتذكر السبب في العلة فيضا والحكم اليه مثاله
فما ثبتت العلة بالسبب فيكون السبب مع العلة لانه لما ثبتت العلة بالسبب فيكون السبب
معنى علة العلة فيضا والحكم اليه لهذا قلنا اذا ساق دابة فالتفت شيئا ضمن اسبابه والشاهد
اذا تلف شهادته فلا يظهر بطلانها بالرجوع ضمن لا سير الدابة فيضا في
السوق وقضاء القاصض يضاف الى شهادته لما انه لا يستعترز بالقضاء بعد ظن الحى
العبد عند فضا كما لا يوجب ذلك بمنزلة البهيمة بفعل السائق ثم السبب في مقام العلة
عند تعدد الاطالع على حقيقة العلة بتيسير الارض على التكليف يسقط به اعتبار العلة ويذكر
الحول السبب ومثاله في الشريعة النعم الكامل فانه لما اقيم مقام حكم سقط اعتبار حقيقة

٥١

قوله في الدابة والطير والعبد السبب مع العلة اذا اجتمعا ايضا والحكم الى العلة والسبب لا تعد الاصل العلة فيضا والسبب فيضا والاعمال اذا دفع السبب الى صفة فقتله نفسه لا يضر ولو سقط ضرب الصبي فخرجه يضر ولو حمل الصبي دابة فخرجه في التهمة وسرقة فسقط ومات لا يضر ولو دال فبنا على مال غيره فخرجه او على نفسه فقتله او على قاذية ففقط علم الطريق ليخرج الصالح الدال هذا بخلاف المخرج اذا دال السارق على لودقة فخرجه او دال الحرم غيره على صيد الحرم فقتله لا وجب الضمان على المخرج باعتبار ترك الحفظ والاحت بالدلالة على الحرم باعتبار الدلالة لا بخطو الحرم بمنزلة من يطير ليس بخطو فيضن بالخط المخطو لا بالدلالة الا ان الحماية انما تنقضي بحقيقة القتل فاما قبله فلا يوجب الرجوع الى ارتفاع اثر الحماية بمنزلة الانذار ونال الحماية وتذكر السبب في العلة فيضا والحكم اليه مثاله فما ثبتت العلة بالسبب فيكون السبب مع العلة لانه لما ثبتت العلة بالسبب فيكون السبب معنى علة العلة فيضا والحكم اليه لهذا قلنا اذا ساق دابة فالتفت شيئا ضمن اسبابه والشاهد اذا تلف شهادته فلا يظهر بطلانها بالرجوع ضمن لا سير الدابة فيضا في السوق وقضاء القاصض يضاف الى شهادته لما انه لا يستعترز بالقضاء بعد ظن الحى العبد عند فضا كما لا يوجب ذلك بمنزلة البهيمة بفعل السائق ثم السبب في مقام العلة عند تعدد الاطالع على حقيقة العلة بتيسير الارض على التكليف يسقط به اعتبار العلة ويذكر الحول السبب ومثاله في الشريعة النعم الكامل فانه لما اقيم مقام حكم سقط اعتبار حقيقة

[illegible]

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

[illegible]

[illegible][illegible]

